# حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (التاسع و الثلاثون بعد المائة) رجب ١٤٣٩ هـ الموافق مارس ٢٠١٨م



الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

National Society For Human Rights

## خادم الحرمين الشريفين يوافق على إستحداث دوائر لقضايا الفساد في النيابة العامة

## في اليوم الدولي للمرأة الجمعية تشارك دول العالم في إحيائه و الأمم المتحدة تدعو إلى بذل الجهود لتمكين المرأة في كافة المجالات

## وفد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ضيافة رئيس الجمعية و وفد من الخارجية الكندية يزور الجمعية

## الجمعية تشارك في فعاليات الملتقى التثقيفي «جاها ضد العنف لمجتمع خالٍ من العنف»

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**المشرف العام**

د . مفلح بن ربيعان القحطاني

**التحرير والإخراج**

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa



الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها



موقع الجمعية : www.nshr.org.sa



04

United Nations Human Rights
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

الجمعية تستقبل وفوداً أجنبية لبحث عدداً من القضايا المشتركة

05

فريقاً من الجمعية في ضيافة مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة

06

الجمعية تشارك في فعاليات ملتقى ضد العنف في الخبر

10

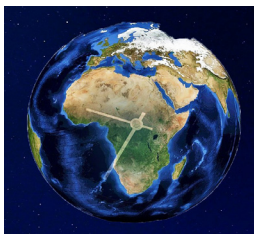

احتفالاً بساعة الأرض شوارع العالم تطفئ أنوارها



عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية – الرياض – هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣– فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ –ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة – حي المحمدية – طريق المدينة النازل– هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١– فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦–٠١٢٦٩٤٣٠٩٥– ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ – فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ –ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا – حي العزيزية – هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ – فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ – ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ – فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ –ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ – فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ – فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩–ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير: هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ – فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩– ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

فرع القصيم: هاتف ٠١٦٣٨٥٥١٥٥ – فاكس ٠١٦٣٨٥٥٣٣٥

# خادم الحرمين الشريفين يوافق على إستحداث دوائر لقضايا الفساد في النيابة العامة

وافق خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز – حفظه الله – على استحداث دوائر متخصصة لقضايا الفساد في النيابة العامة تقوم بالتحقيق والادعاء في قضايا الفساد وترتبط بالنائب العام مباشرة.

وأكد النائب العام الشيخ سعود المعجب في تصريح له، أن صدور الموافقة الملكية على إحداث تلك الدوائر يأتي في إطار اهتمام الملك سلمان بمكافحة الفساد بصوره وأشكاله كافة بهدف حماية الوطن ومقدراته والمحافظة على المال العام وحماية نزاهة الوظيفة العامة، مشدداً على أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وولي عهده حريصان كل الحرص على محاربة الفساد واجتثاثه من جذوره بمنتهى القوة والشفافية.

وقال المعجب «النيابة العامة قبل صدور الموافقة بإحداث دوائر قضايا الفساد كانت تعالج تلك القضايا من قبل دائرة جرائم الوظيفة العامة، وللرغبة في مزيد من الفعالية ورفع الجودة والأداء، وتسريع إجراءات قضايا الفساد، صدرت الموافقة على إحداث دوائر متخصصة لقضايا الفساد وأن تتولى دوائر جرائم الوظيفة العامة معالجة التجاوزات الجنائية المتعلقة بإخلال واجبات الوظيفة».

ولفت إلى أن هذا الترتيب يُعد في طليعة التحديثات العدلية في قضاء السعودية التي حقق ضماناتها الكاملة خادم الحرمين الشريفين، بصفته الحارس لعدالة الشريعة وضامن استقلالها، في اعتزازه الدائم بتحكيم شرع الله وإمضائه على الجميع، ثابتاً راسخاً من ثوابت الدولة وعلامة فارقة في سجلها المشرف وتاريخها المجيد، منذ أن أسس كيانها ووطد أركانها الملك عبد العزيز آل سعود.

من جانب آخر رعى خادم الحرمين الشريفين مؤتمر نزاهة الدولي الثالث، تحت عنوان «حماية النزاهة ومكافحة الفساد في برامج الخصخصة»، الذي تنظمه، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) في الفترة من ٤ – ٥ أبريل (نيسان) من العام الحالي في مدينة الرياض.

وتناول المؤتمر الذي شارك فيه مختصون وخبراء في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد من داخل المملكة وخارجها، من خلال عدة جلسات مفتوحة وورشات عمل محاور تتعلق بحماية النزاهة ومكافحة الفساد في برامج الخصخصة، والتجارب الدولية في برامج الخصخصة، كما هدف إلى رفع الوعي بأهمية حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومناقشة أثر برامج الخصخصة في الحد من ممارسات الفساد.

من جانبه، ثمن الدكتور خالد المحيسن رئيس «نزاهة»، رعاية الملك سلمان بن عبد العزيز لهذا المؤتمر، موضحاً أن المؤتمر يأتي ضمن جهود السعودية المستمرة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد على المستويين المحلي والدولي بما يتوافق مع رؤيتها ٢٠٣٠ وحرصها على مشاركة المجتمع الدولي اهتمامه في تعزيز الجهود المبذولة للإسهام في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، والاستفادة من خبرات الدول، والمنظمات الدولية.

إلى ذلك، قال المحامي يوسف العرفج لـ«الشرق الأوسط» إن «التقنين في مجال القضاء وحصر القضايا في دوائر معينة يطور الكفاءات ويعزز الخبرات، ووجود أشخاص متخصصين في قضايا الفساد ستكسبهم خبرة كبيرة في التحقيق في هذا النوع من القضايا والبحث في الأدلة».

وأضاف أن فرز القضايا إلى دوائر يعطي سهولة في الإنجاز وسرعة في تحرير الدعاوى والخبرة في إثبات الأدلة والتحقيقات وتوجيه التهم ثم رفع الدعاوى للمحكمة ذات الاختصاص.

وأكد أن هذه الدوائر ستعطي عمقاً في التخصص وسرعة في جلب المدعى عليهم وإنهاء القضايا بسرعة لما تتمتع به النيابة من صلاحيات واسعة في ظل النظام، سيما أن القوانين والإجراءات التي صدرت لمكافحة الفساد صارمة وأدت إلى ارتفاع نسبة البلاغات من مواطنين التي تلقتها هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» بزيادة فاقت ٣٧ في المائة في ٢٠١٧ مقارنة بالعام الأسبق، واستحواذ البلاغات الواردة عن قضايا خيانة الأمانة واختلاس وتبديد المال العام على غالبية الحالات، وفق آخر إحصائية صادرة عنها، وما قامت به الدولة من محاربة للفساد شجّع الكثيرين للإبلاغ عن حالات فساد، وإنشاء دوائر في النيابة العامة تختص بالتحقيق في قضايا الفساد سيشكل الدعم القوي لهيئة مكافحة الفساد كونها أصبحت تعتمد على ركن شديد يتمثل في النيابة العامة التي يرجع النائب العام فيها للملك مباشرة ما يعني أن لا أحد يستطيع ممارسة أي ضغوط أو محاولات لتعطيل مكافحة الفساد في البلاد.

فيما أوضح صهيب كردي المستشار القانوني، أن السعودية شهدت سلسلة من الإصلاحات المتسارعة والمتتالية لاجتثاث الفساد من جذوره، وأن الأمر الملكي في استحداث دوائر متخصصة في قضايا الفساد وربطها بالنائب العام مباشرة يشير إلى حرص القيادة، على التعامل مع قضايا الفساد بكل حزم وشفافية للحفاظ على المال العام بما يحقق مصلحة الوطن.

# وفد من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ضيافة رئيس الجمعية

United Nations
Human Rights
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مؤخراً، وفداً من المفوضية السامية لحقوق الإنسان برئاسة السيد عبدالسلام سيد أحمد الممثل الإقليمي بالمفوضية لمنطقة الشرق الأوسط، وبعد أن رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر قدم لهم شرحاً عن أنشطة الجمعية ومهام عملها وآلية تعاملها مع القضايا التي تردها، ثم تطرق الحديث إلى التطور الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان وخاصة مجال تمكين المرأة، كما تناول الحديث أوجه التعاون بين الجمعية والمفوضية في مجالات حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بآلية التدريب على إعداد التقارير والتعرف الآليات المتبعة في هذا الشأن، وقد أكد الوفد على ضرورة التعاون المشترك بين المفوضية والجمعية في مجال حقوق الإنسان . حضر اللقاء من جانب الجمعية الأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري.

# وفد من الخارجية الكندية يزور الجمعية

استقبل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مؤخراً، وفداً من الخارجية الكندية برئاسة السيدة لويس بوربن مدير شؤون الدول الخليجية بالخارجية الكندية، يرافقها السيد عبدالرحمن سلمان السكرتير الثاني بالسفارة الكندية، وبعد أن رحب رئيس الجمعية بالوفد الزائر تناول الحديث أنشطة الجمعية ومهام عملها وآلية تعاملها مع القضايا التي تردها، ثم تطرق الحديث إلى التطور الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان وخاصة مجال تمكين المرأة من حقوقها في ظل رؤية ٢٠٣٠ وما تحقق من انجاز في هذا المجال، كما تناول الحديث بعض الموضوعات الحقوقية الأخرى والتي أبدى رئيس الجمعية وجهة النظر الحقوقية بشأنها.

حضر اللقاء من جانب الجمعية سكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود.

# مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الجوف يستقبل فريقاً من الجمعية

قام فريق من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الجوف مكون من المشرف على الفرع الدكتور طارش الشمري، و الأستاذ ظاهر الفهيقي مدير الفرع، و الأستاذ خليفة مفضي المسعر عضو اللجنة الاستشارية بالجمعية، و الأستاذ حمود الدوش سكرتير الفرع، بزيارة للشؤون الصحية بمنطقة الجوف وكان في استقبالهم سعادة مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الجوف الدكتور حسن بن علي الشهري.

في بداية اللقاء تم عقد اجتماع مع سعادة الدكتور حسن الشهري وتم مناقشة الملاحظات التي رصدها الوفد خلال زيارته لبعض مستشفيات المنطقة ومن أهمها:

١- نقص الكوادر البشرية الطبية والفنية في بعض المستشفيات والمعوقات التي تحول دون ذلك و إمكانية التغلب عليها.

٢- ضعف أداء بعض إدارات المستشفيات التي تم زيارتها.

٣- تحسين وضع الصيانة والنظافة في المستشفيات، وخلال اللقاء أوضح سعادة مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الجوف بأن الإدارة تعمل حالياً على استقطاب مائة طبيب من الأردن في جميع التخصصات، وعدداً من جمهورية أذربيجان كمان بين أسباب تدني مستوى النظافة والصيانة في المستشفيات وجاري العمل على حل تلك المشكلة مع الإدارة، وفيما يتعلق بضعف الإدارات، أفاد بحل تلك المشكلة في أسرع وقت ممكن، كما أفاد سعادته فيما يتعلق باستقطاب الأطباء فإن الإدارة حصلت على المستوى الثاني على مستوى المملكة، كما فازت بالمركز الأول بالتثقيف الصحي على مستوى المملكة كما أفاد بأن من أسباب المعوقات لاستقدام الأطباء من الخارج هو عدم التحدث باللغة العربية، وكذلك المنافسات الخارجية وقد غادر الوفد مثمناً الجهود الطيبة التي يقوم بها سعادة مدير عام الشؤون الصحية وكافة العاملين معه متمنين لهم المزيد من التوفيق و النجاح.

# الجمعية تشارك في فعاليات الملتقى التثقيفي «جاها ضد العنف لمجتمع خالٍ من العنف»

شاركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال ركن تعريفي في فعاليات الملتقى التثقيفي حول العنف الأسري الذي نظمه مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي مؤخراً، تحت عنوان «جاها ضد العنف، لمجتمع خالٍ من العنف»، وتندرج هذه المبادرة ضمن برنامج التواصل مع المجتمع للمركز التي تهدف إلى الارتقاء بصحة وسلامة جميع أفراد المجتمع. تضمن الركن عدد من اصدارات الجمعية الحقوقية و تقديم استشارات قانونية لعدد من الزوار و تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية و رسالتها و آلية تعاملها مع القضايا و تواصلها مع الجهات ذات العلاقة من أجل إيجاد حلول لها.

وفي سياق متصل أوضح المدير التنفيذي للعمليات في مركز جونز هوبكنز المهندس فيصل الحجي أن هذا الملتقى جاء لتوعية وتثقيف أفراد المجتمع بمجال العنف الأُسَري وحماية الأطفال من هذا الخطر بجميع أشكاله، إضافة للتأكيد على رسالة المركز في التواصل مع المجتمع والارتقاء بصحة الفرد، مشيراً إلى حرص المركز على مشاركة مختلف الجهات المختصة التي تسعى لمحاربة العنف حيث تضمن المعرض مشاركة العديد من جهات حكومية وخيرية.

وقدم الملتقى العديد من الفعاليات التثقيفية للزوار تهدف للحد من العنف الأُسَري بتواجد الوحدات المختصة في مركز جونز هوبكنز، إضافة لعدد من الجهات منها هيئة حقوق الإنسان وبرنامج الأمان الأُسَري، وإدارة تعليم الشرقية ومستشفى الأحساء، وجمعية جسد لذوي الإعاقة وجمعية فتاة الخليج، وقدم المشاركون نخبة من البرامج التوعوية التي تضمنت استشارات نفسية واجتماعية لمحاربة العنف بين أفراد المجتمع.

ركن من أركان الملتقى

# فرع الجمعية في عسير يشارك في محاضرة بأدبي أبها عن جهود المملكة في اليمن

بالتعاون مع جامعة الملك خالد نظم نادي أبها الأدبي محاضرة بعنوان «جهود المملكة العربية السعودية في تنمية اليمن واستقراره» شارك فيها كلاً من: اللواء الأستاذ الدكتور علي بن فايز الجحني، وكيل جامعة نايف للشؤون التعليمية، واللواء الركن الدكتور علي هلهول الرويلي، مدير البرامج التدريبية بجامعة نايف، والخبير العسكري الاستراتيجي اللواء الدكتور فيصل بن معيض السميري مدير مركز الملك سلمان لتطوير القيادات الإدارية، الدكتور علي الشعبي مشرف فرع الجمعية في منطقة عسير.

قدم المحاضرة رئيس النادي الدكتور أحمد بن علي آل مريع، حيث رحب بالضيوف المشاركين وشكر جامعة الملك خالد على دورها البارز في تفعيل الشراكة بينها وبين النادي، ثم ألمح للعلاقة التاريخية بين المملكة العربية السعودية واليمن، وما يترتب عليها من مسؤوليات متبادلة بصفتهما بلدين متجاورين يحملان ذات الهوية العربية.

بدأ الحديث اللواء الأستاذ علي بن فايز قائلاً: علاقتنا باليمن علاقة الأخ بأخيه وليس هناك داعٍ للاسترسال في ذكرها، نحن باختصار تجمعنا علاقة حتمية، إن سعد أبناء اليمن سعدنا وأن شقوا شقونا، بعد هذه المقدمة تطرق لعدة محاور كان أبرزها:

١- تعاقب المواقف السلبية والإيجابية، ومحاولة المملكة العربية السعودية تسوية الأوضاع وإعادة العلاقات بين البلدين لما فيه مصلحة أبناء اليمن، كان أبرزها موقف علي عبدالله صالح من غزو الكويت، ومساندته لصدام حسين، ووقوفه ضد السعودية ودول الخليج.

٢- المملكة العربية السعودية تبني قرارات استراتيجية وها نحن نجني ثمارها.

٣- جهود الأحزاب والمليشيات الحوثية في إعادة الكيان الإيراني، وذلك بتجنيد الشباب اليمني وتدريبهم على خدمة المشروع الإيراني.

واختتم الجحيني ورقته بالتأكيد على أن الهدف الأسمى الذي تسعى له المملكة العربية السعودية، هو إعادة بناء واستقرار اليمن الشقيق، وتطهيره من الأحزاب المرتزقة التي تعبث به وبأمنه..

ثم قال اللواء ركن الدكتور علي هلهول الرويلي «اليمن في خاصرتنا وفي جنوب جزيرتنا وهو جار مؤثر ويؤثر فينا، لذلك المملكة العربية السعودية تعاني منذ انقلب عبد الله السلال على آل المتوكل، هذا الرجل الذي انقلب عام ١٩٦٢ وبعده توالت الانقلابات حتى وصلت لعلي عبد الله صالح» واستطرد قائلاً «عاش اليمن في أزمة وكتبت عليهم الأزمات المتتابعة، وذلك بسبب تعدد الأحزاب وتتابعها وسيطرتها على محافظات اليمن، لذلك فهي لم تخدم اليمن لأن الديمقراطية التي تبحث عنها اليمن لم تكن ديمقراطية، بل عصبية قبيلة خلفت الجهل والفقر والاقتتال بين القبائل، وهذا الذي ساعد دولة إيران على التدخل في شؤون اليمن، حيث عملت الدراسات لإنجاح مشروعها وبعثت الطلاب للدراسة في طهران ثم أنشئت أول جماعة "الإخوان المؤمنين" وكان أول عمل تدميري قاموا به هو تفجير سينما بلقيس عام ١٩٨١، وإن وضع إيران مخالبها على اليمن ليس من أجل مصلحته؛ بل من أجل السعودية».

وقال اللواء الدكتور فيصل معيض السميري في حديثه: إذا ذُكرت الأزمة اليمنية ذكر عام ١٩٧٩، عام الثورة الإيرانية التي من خلالها حاولت صناعة القرار الاستراتيجي، الذي حاولت من خلاله التحكم في الكيان العربي، وخلق الأزمات والصراعات فيه، وذلك من خلال عدة أساليب، أهمها:

١- اختيار دول ذات حكومات فاشلة حتى يتنسى لها إنجاح مشروعها بسهولة.

٢- السيطرة على الطبقة الوسطى وإضعافها، حيث إنها الكيان المهم الذي تقوم عليه الدولة اقتصاديا.

٣- مساعدة الحوثيين في السيطرة على مفاصل الدولة والاستيلاء على مرافقها المهمة، التعليم والصحة والسوق، مما خلف الجهل والفقر والمرض.

وأوضح السميري أنه عندما جاءت عاصفة الحزم وإعادة الأمل، أنشئ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وهذا المركز قدم في دول متفرقة الدعم الكامل لليمن وأبنائه، حيث افتتح بتكلفة مليار ريال سعودي بحضور الرئيس اليمني، ثم تواصل الدعم حتى تم تنشيط العملة اليمنية وإعادتها، بالإضافة للخدمات الإنسانية الأخرى.

في نهاية المسامرة أفسح الدكتور أحمد آل مريع مدير المسامرة المجال للحاضرين لمناقشة الضيوف وشارك في المحاضرة كلاً من الدكتور الكاتب علي سعد الموسي والدكتور علي الشعبي، والدكتور طلال بكري، والدكتور مسفر الودعي والدكتور احمد التيهاني والشاعر ابراهيم طالع، واختتم المحاضرة بالشكر للجميع، ودعا الدكتور علي بن عيسى الشعبي رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة عسير إلى تكريم الضيوف بدروع النادي وعدد من إصدرات نادي أبها الأدبي.

واستكملت الأمسية بمجلس الأمير فيصل بن خالد أمير بمنطقة عسير، بحي السد حيث شارك مع ضيوف نادي ابها الأدبي عضو هيئة كبار العلماء الدكتور جبريل البصيلي الذي كان ضمن المشاركين في الندوة ذاتها بجامعة الملك خالد، وقد أثنى الأمير فيصل على جهود المشاركين والجامعة، حضر الجلسة مدير جامعة الملك خالد الدكتور فالح السلمي وعدد من المسؤولين والوجهاء بعسير.

الدكتور علي الشعبي

## بعد إطلاق المحاكم التجارية و العمالية

# رئيس الجمعية: نأمل إعادة النظر في دمج بعض المحاكم

من خلال تصريح له لصحيفة «المدينة» حول تقديم حلول لعلاج نقص القضاة في المحاكم، أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رصد الجمعية لجهود وزارة العدل في الفترة الأخيرة والإجراءات التي اتخذتها في سبيل تطوير القضاء وتقليل مدة التقاضي، وأيضًا الوصول إلى مستويات متقدمة في الفصل في الخصومات، واعتماد المجلس الأعلى للقضاء تقديم البلاغات الإلكترونية وهذا مؤشر لاختصار مدة التقاضي إذ يتم تأجيل النظر في القضايا بسبب عدم تبليغ المدعى عليه، وقال القحطاني «إن إشراك الملازمين القضائيين في الدوائر والاستفادة من العمل مع قضاة ذوي خبرة يساعد في الفصل بين المتخاصمين، من خلال تكليف الملازمين بتحضير القضايا وإعدادها للدراسة والفصل فيها».

وأضاف «إن هناك شكاوى من الأهالي تتعلق بدمج بعض المحاكم في الفترة الأخيرة والصعوبات التي قد يواجهونها في الفصل بين الخصومات وبالتالي كنا نتمنى أن يدرس الدمج بعناية كون وجود المرفق العدلي في أي منطقة وسيلة لتطويرها فضلاً عن بعد المسافات وقد يكون لدى الوزارة وجهة نظر بشأن هذا القرار وخاصة إذا كانت ضمن مبادراتها لتقليل التكاليف وتجويد العمل القضائي ونأمل إذا أظهر الواقع أن الحاجة تقتضي إعادة بعض المحاكم أن يعاد النظر فيها».

وحول تأخر البت في قضايا الحقوق العامة والجنائية قال «هناك توجيهات صدرت موخرًا بدراسة وضع الأشخاص الصادرة بحقهم أحكام في الحق العام ونعلم أن للسجون قدرة استيعابية محدودة وأصبح هناك تكدس في بعض السجون، وهذا يفرض أن يراعي القاضي عند إصدار العقوبة كل الجوانب فالعقوبة هدفها الإصلاح والردع والمدد الطويلة في الأحكام العامة تقلل من الهدف الإصلاحي».

وفي سياق متصل قال الشيخ عبدالله بن أحمد القرني رئيس محكمة الاستئناف في منطقة الباحة «إن بلادنا الغالية تهتم بهذا المرفق العدلي الهام، الذي هو صرح شامخ، تُرد عن طريقه المظالم لأهلها، ويُردع عن طريقة أهل البغي والفساد، ويستتب به الأمن وتحفظ به الحقوق وتصان به الأعراض وتحمى به الدماء من السفك وتحد به الجريمة، وجعله الله أمنًا للأوطان في طول وعرض البلاد وساحة رحبة للشعور بالأمن والاطمئنان للحاضر والباد».

فيما اقترح القاضي السابق والمحامي الدكتور ناصر الداود ٣ خطوات للقضاء على تأخر الأحكام وتنفيذها لا بد من تعاضد جميع الجهات المختصة، وتحديد جهات رقابية للمتابعة وتحديد المسؤولية، وجهات أخرى لمحاسبة المتسبب في التأخير.

وقال «إن الحكم القضائي مبتغى القاضي والمدعي والمدعى عليه على حد سواء، موضحًا بأن هناك عقبات تقف في طريق الحكم وتعطل وصول

> **٣ حلول أساسية لمشكلة نقص القضاة تشمل مضاعفة الحوافز والمزايا، وتأهيل خريجي القانون لمزاولة القضاء، والاستعانة بـ «الكوادر النظيرة» من كتاب العدل والمستشارين القانونيين والشرعيين والإفتاء والمحققين عند تحويلهم للقضاء للمعاونة في الأعمال الإدارية**

الحق إلى صاحبه خصوصًا قضايا السجناء، ومن تلك العقبات ما قبل الإحالة إلى المحكمة فمسؤوليته على الجهات الإدارية التي تتباطأ في إحالة القضايا إلى المحاكم، ومن العقبات أيضًا ما قبل النظر فهي مسؤولية المدعي والمحكمة والمؤسسة القضائية لعدم اكتمال تحرير الدعوى، وعدم تحديد مكان المدعى عليه على وجه الدقة من مسؤولية المدعي، وقلة عدد القضاة أمام ضخامة عدد القضايا في جميع المحاكم مسؤولية المجلس الأعلى للقضاء».

وأضاف «من العقبات ما يكون بعد قفل باب المرافعة والمسؤولية فيه على القاضي وحده، فالتأخير للدراسة والتأمل مغتفر، لكن ليس بالقدر الذي يسمى تعطيلاً» وتابع: حبذا لو أنشأت الدولة -وفقها الله- غرفة تحكم لتتبع سير القضايا منذ إثارتها، وحتى تنفيذ أحكامها وأبان الدكتور الداود أن إنجاز قضايا السجناء الجنائية له أهمية قصوى كون تأخيرها يعود بالضرر على أشخاص السجناء وذويهم وفيهم الوافدون لطلب الرزق في هذه البلاد.

أوضح الدكتور ناصح البقمي عضو مجلس الشورى أن لجنة الشؤون الاسلامية والقضائية بالمجلس ناقشت التأخر في القضايا وأوصت بمعالجته، وفي تقرير وزارة العدل الذي عرض مؤخرا طرح أكثر من ١٥ توصية مع ملاحظة أن تعيين القضاة من المجلس الأعلى للقضاء وليس من وزارة العدل ونحن في الشورى لا يصلنا تقرير المجلس الأعلى للقضاء، وأضاف أن الشورى طالب بمعايير ثابتة لدمج المحاكم الطرفية ويراعى في ذلك البعد المكاني وأحوال المنطقة.

وحول التسرب من وظائف القضاة قال البقمي «إن وزارة العدل لديها عدد كبير من الوظائف الشاغرة ولكن هناك عزوف والمشكلة أن من يتهيأ للقضاء ويكتسب الخبرة يترك القضاء ويستقيل ويتجه للمحاماة والتحكيم التجاري كونها مغرية وفيها فرص والحل في إعطاء السلم القضائي مزيدا من المزايا».

وعن تكليف القانويين والمحامين بالقضاء «إن هذه توصية قدمت وأحيلت للجنة الإسلامية والقضائية بمجلس الشورى وتدرس الآن بحيث يدرس خريجي القانون عامين في كلية الشريعة ويتم تأهليهم للقضاء واللجنة تتوجه لقبول هذه التوصية خاصة أن لدينا قضاء متخصصا تجاريا وعماليا وأحوالاً شخصية».

وأضاف أنه لعلاج نقص القضاة يجب وضع مزايا وحوافز للقضاة وفتح المجال لتخصصات القانون بعد تأهليهم والاستفادة من العمالة النظيرة وهم كتاب العدل ومن يقدم الاستشارات القانونية أو شرعية والإفتاء في القضاء، وهناك ضوابط جديدة للعمالة النظيرة رفعت للمقام السامي وتحويل كتاب العدل والمستشارين القانونيين والشرعيين والإفتاء والمحققين عند تحويلهم للقضاء وسيكون ذلك رافد مهم للقضاء وتخفيف العبء على القاضي . وحول التزام القضاة بأوقات الدوام قال عضو الشورى «إن هذا من مهام التفتيش القضائي وهناك أيضًا رقابة ومتابعة إلكترونية والأنظمة الجديدة أعطت المجلس الأعلى صلاحيات أكبر في سبيل تطوير مرافق القضاء».

**٤ حلول لتأخر القضايا في المحاكم تشمل تعاضد جميع الجهات المختصة، وتحديد جهات رقابية للمتابعة وتحديد المسؤولية، وجهات أخرى لمحاسبة المتسبب في التأخير، وإنشاء غرفة تحكم لتتبع سير القضايا**

وقد أوضح مصدر مسؤول بوزارة العدل انتقال ٦٠٠ موظف بينهم ٢٠٠ قاضٍ مختص بالقضاء التجاري من ملاك ديوان المظالم إلى الوزارة بعد انسلاخ الدوائر التجارية من المظالم لينضموا إلى قضاة «العدل» الذين بلغ عددهم ٢٤٠٠ قاض، وأكد المصدر بأن الوزارة لا تواجه أي صعوبات قضائية من حيث أعداد القضاة، مشيرًا إلى أن عمليات نقل وسلخ الدوائر من الجهات القضائية والشبه قضائية الأخرى يتم بعد دراسة مستفيضة، وأضاف «القضاء التجاري انتقل إلى العدل، ولم يباشر قضاة الوزارة القضاء التجاري بل قضاة ديوان المظالم المنتقلين هم من باشر القضاء التجاري تحت مظلة «العدل»، مبينًا إلى أن الوزارة قامت بتطوير منظومة المحاكم التجارية عما كان معمولاً به سابقًا عبر دوائر تعني بالقضايا التجارية بديوان المظالم، في حين أن المعمول به حاليًا في الوزارة تطوير منظومة العمل وافتتاح محاكم متخصصة بالقضايا التجارية فقط في المناطق الكبرى التى تشهد كثافة في القضايا التجارية، ودوائر تجارية في المحاكم العامة بالمناطق الأقل كثافة قضائية فيما يتعلق بالقضايا التجارية».

### منظومة إلكترونية متكاملة للقضايا العمالية

وقال المصدر: الوزارة خصصت ما يزيد عن «٨٠٠» مُلازم قضائي للعمل كقضاة متخصصين في المحاكم العمالية، التي تقرر مؤخرًا افتتاحها بتاريخ ٣٠ - ٤ - ١٤٤٠هـ، وأفاد المصدر بأنه منذ أكثر من سنة تم تدريب ما يزيد عن ٨٠٠ مُلازم لتسلم مهام القضايا العمالية، مضيفًا: «سيشهد القضاء العمالي، الذي من المقرر انتقاله من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ممثلة في هيئات الفصل في المنازعات العمالية، إلى وزارة العدل تغييرًا جذريًا يصل إلى ١٠٠ ٪

عما هو معمول به سابقًا في الهيئات العمالية التابعة لوزارة العمل، مبينًا بأن الوزارة تتجه إلى عدم التعامل بالورق في القضايا العمالية إطلاقًا، بل سيتم التعامل القضائي الإجرائي عبر منظومة إلكترونية متكاملة، مؤكدًا بأن القضايا التي كان يستغرق البت فيها ٦ أشهر في الهيئات العمالية، سيتم صدور الصك النهائي بها خلال مدة أسبوعين لا أكثر.

وفيما يتعلق بالدوائر المرورية قال «ليس هناك محاكم مرورية ولم يصدر أي قرار أو توجيه بفتتاح محاكم متخصصة إلى الآن، بل إن العمل حاليًا قائم من خلال دوائر مرورية، ينظر من خلالها القضاة القضايا المرورية منذ إقرار تحويلها إلى وزارة العدل، ولا تشهد المحاكم كثافة في القضايا المرورية تسبب عبئًا على القضاء بالمحاكم».

وأضاف المصدر: أحد الأهداف الاستراتيجية للوزارة في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ مشروع الحد من تدفق الدعاوى إلى المحاكم، وذلك من خلال وضع مجموعة من الحلول للحد من التدفق دون إخلال بالضمانات القضائية عبر تركيز الاختصاصات وتفعيل الوسائل البديلة لحل النزاعات، والتوسع من السندات التنفيذية، منها قضايا الايجار التى تبلغ ٨٠٪ من قضايا المحاكم العامة والتى سيتم التخلص منها بتحويل قضايا الايجار الى سندات تنفيذية كالمعمول بها في سندات قضايا الشيكات التي يلجأ بموجبها صاحب المصلحة إلى قضاء التنفيذ مباشرة، وكذلك التقليل من القضايا الإنهائية والإثباتات التي تحال للمحاكم.

# احتفاءً بالأرض.. شوارع العالم تطفئ أنوارها

شاركت عدد من دول العالم في الحدث العالمي «ساعة الأرض»، الذي يوافق اليوم السبت، الأخير من مارس كل عام، من خلال إطفاء الأنوار، لمدة ساعة ما بين ٨:٣٠ إلى ٩:٣٠ مساءً، بحسب التوقيت المحلي لكل دولة.

وتعد «ساعة الأرض»، حدثًا سنويًا، يهدف لرفع الوعي بخطر التغير المناخي، من خلاله تشجيع الأفراد والمؤسسات على إطفاء الأضواء والأجهزة الإلكترونية غير الضرورية لمدة ساعة واحدة؛ للإسهام في عمليات إعادة التدوير وترشيد الاستهلاك للحفاظ على حق الأجيال في المستقبل. وينظم «ساعة الأرض»، الصندوق العالمي للطبيعة.

عند الثامنة والنصف مساء السبت، عاشت الطرق والأماكن العامة من المنتزهات والحدائق في مدن ومحافظات السعودية ظلاما دامسا، استجابة للمشاركة في الحدث العالمي «ساعة الأرض»، التي دعت إليها وزارة الشؤون البلدية والقروية لكافة أمانات المملكة، ولعموم المواطنين والمقيمين بإطفاء الأضواء والأجهزة الكهربائية غير الضرورية لمدة ساعة واحدة لتوفير استهلاك الطاقة، ولقيت هذه المبادرة عبر وسم #ساعة__الارض ، تجاوبا جميلا وتفاعلا واضحا لدى نشطاء التواصل الاجتماعي، معبرين عن مشاركتهم وفرحتهم الإيجابية بهذه التظاهرة العالمية.

ففي العاصمة الرياض قامت الأمانة بإطفاء الإنارة عن طريق الملك فهد، وطريق الملك عبدالله، وشارع الأمير محمد بن عبدالعزيز (التحلية)، وطريق العروبة، طريق عائشة بنت أبي بكر، طريق الشيخ جابر الأحمد الصباح، شارع الإمام أحمد بن حنبل، وطريق ديراب؛ إضافة إلى إطفاء اللوحات الإعلانية.

كما شاركت أمانة المنطقة الشرقية في الفعالية بإطفاء ١٠ آلاف عمود إنارة في كل من الدمام، والخبر، والظهران، لمدة ٦٠ دقيقة، وذلك باستخدام نظام التحكم الآلي المعني بالتشغيل والإطفاء، والتحكم بإنارة أعمدة الشوارع.

يذكر أن ساعة الأرض (Earth Hour) حدثٌ عالمي سَنوي من تَنظيم الصندوق العالمي للطبيعة، يتم خلاله تشجيع الأفراد والمجتَمعات ومُلاك المنازل والشركات، على إطفاء الأضواء والأجهزة الإلكترونية غير الضرورية لمدة ساعة واحدة، في المساء الساعة ٨:٣٠ حتّى ٩:٣٠ – في توقيت الدولة المحلي- في يوم أحد أيام السبت في شهر مارس، وذلك لرفع الوعي بخطر التغير المناخي، وكانت مدينَة سيدني الأسترالية هي أول من بدأت بهذه الحملة في ٢٠٠٧، ومنذ ذلك الحين، نمى هذا العدد ليُصبِح أكثر من ٧٠٠٠ مدينة وقرية حول العالم.

وتبدأ مبادرة "ساعة الأرض" في أقصى شرق الأرض، وتتبع مسار غياب الشمس عبر العالم.

تجدر الإشارة إلى أن حملة ساعة الأرض بدأت عام ٢٠٠٧ م من مدينة سيدني الأسترالية، واستخدمت المطاعم هناك شموعًا للإضاءة وأطفأت الأنوار في المنازل والمباني البارزة، وبعد نجاح الحملة ومشاركة ٢,٢ مليون شخص من سكان سيدني، انضمت ٤٠٠ مدينة لساعة الأرض عام ٢٠٠٨.

وتعد مدينة دبي هي المدينة العربية الأولى التي شاركت في «ساعة الأرض».

وتُعتبر ساعة الأرض أضخم حدث بيئي عالمي يهدف لمكافحة أضرار وعوامل تغير المناخ، وتوعية الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومات بكيفية التصدي لخطر ارتفاع درجة حرارة الأرض، وتشارك فيه أكثر من ٧٠٠٠ مدينة حول العالم بإطفاء الأنوار في الأماكن العامة والمنازل، حيث نرى المعالم الأكثر شهرة في العالم تقف في الظلام لمدة ساعة واحدة، كما يقوم الناس في جميع أنحاء العالم من مختلف الأجناس والأديان والثقافات بإطفاء أضوائهم متحدين لهدف واحد وشيء مشترك يجمعهم وهو كوكب الأرض.

# منظمة دولية تطلق جهوداً عالمية لخفض الأخطاء المرتبطة بالتداوي إلى النصف خلال ٥ سنوات

أطلقت منظمة الصحة العالمية مبادرة عالمية للحد من الأضرار الوخيمة المرتبطة بالتداوي، والتي يمكن تلافيها، في جميع البلدان بنسبة ٥٠٪ خلال السنوات الخمس المقبلة.

ويهدف التحدي العالمي لسلامة المرضى فيما يتعلق بسلامة التداوي إلى معالجة نقاط الضعف التي تكتنف النظم الصحية وتؤدي إلى أخطاء التداوي وما ينتج عنها من ضرر وخيم، وهو يحدد كيفية تحسين طريقة وصف الأدوية وتوزيعها واستهلاكها، ويعمل على زيادة وعي المرضى بالمخاطر المرتبطة باستخدام الأدوية بشكل غير سليم.

وتتسبب أخطاء التداوي في وفاة واحدة على الأقل كل يوم، وتتسبب في إصابة حوالي ١,٣ مليون شخص سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وعلى الرغم من أن التقديرات تشير إلى أن معدلات الأحداث الضارة المرتبطة بالتداوي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تماثل تلك الخاصة بالبلدان المرتفعة الدخل، فإن تأثيرها يصل إلى ضعف ما هو عليه في البلدان المرتفعة الدخل من حيث عدد سنوات العمر المفعم بالصحة المفقودة، ويفتقر العديد من البلدان إلى البيانات الجيدة، والتي سيتم جمعها من خلال المبادرة.

وعلى الصعيد العالمي، قدرت التكلفة المرتبطة بأخطاء التداوي بنحو ٤٢ مليار دولار أمريكي سنوياً أو ما يناهز ١٪ من إجمالي الإنفاق الصحي العالمي.

وقالت الدكتورة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية «إننا جميعاً عند أخذ الدواء نتوقع المساعدة لا الضرر»، «وبصرف النظر عن التكلفة البشرية، تلقي أخطاء التداوي ضغوطاً هائلة بدون داع على ميزانيات الصحة، فتلافي الأخطاء يوفر المال ويحفظ الأرواح».

إن كل شخص في جميع أنحاء العالم يأخذ دواء في مرحلة ما من حياته سواء للوقاية من الأمراض أو علاجها. ومع ذلك، قد تتسبب الأدوية في أضرار وخيمة إذا أخذت بشكل غير صحيح، أو رصدت بشكل غير كاف، أو كنتيجة لخطأ أو حادث أو مشكلة في التواصل.

وقد يقترف كل من العاملين الصحيين والمرضى أخطاء تفضي إلى أضرار وخيمة، مثل طلب أو وصف أو صرف أو تحضير أو تناول أو استهلاك الدواء الخاطئ أو أخذ جرعة خطأ في التوقيت الخاطئ، والشاهد أن جميع أخطاء التداوي يمكن تلافيها. ويتطلب تلافي الأخطاء والأضرار الناجمة عنها وضع نظم وإجراءات لضمان حصول المريض المناسب على الدواء المناسب بالجرعة المناسبة بالطريقة الصحيحة في الوقت المناسب.

ويمكن أن تحدث أخطاء التداوي بسبب إرهاق العاملين الصحيين، والاكتظاظ، ونقص الموظفين، وسوء التدريب، والمعلومات الخاطئة التي تعطى للمرضى، ضمن جملة أمور أخرى. فأي من هذه الأمور أو جميعها قد يؤثر على وصف الدواء وصرفه واستهلاكه ورصده مما قد يفضي إلى أضرار وخيمة والعجز بل وقد يصل الأمر إلى الوفاة.

وينشأ معظم الضرر عن فشل الطرق التي تتبعها النظم لتنظيم الرعاية وتنسيقها، خاصة عندما يشارك مقدمو الرعاية الصحية المتعددون في رعاية المريض، وتعتبر الثقافة التنظيمية التي تطبق أفضل الممارسات بشكل روتيني وتتلافى اللوم عند اقتراف الأخطاء هي أفضل بيئة للرعاية المأمونة.

ويدعو التحدي البلدان إلى التبكير باتخاذ الإجراءات التي تحظى بالأولوية لمعالجة هذه العوامل الرئيسية، بما في ذلك الأدوية التي تنطوي على أضرار مرتفعة إذا ما استخدمت بطريقة غير سليمة؛ المرضى الذين يتناولون العديد من الأدوية لعلاج مختلف الأمراض والحالات؛ والمرضى الذين يمرون بمرحلة انتقالية من الرعاية، من أجل تقليل أخطاء التداوي وإلحاق الضرر بالمرضى.

اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال

# «الفاو» تصدر دليلاً استرشادياً لمنع عمالة الأطفال في الزراعات

**تعرّف عمالة الأطفال بأنها العمل الذي لا يتناسب مع سنّ الطفل، أو يُضرّ بتعليم الأطفال، أو يمكن أن يلحق الأذى بصحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم. ويجب التشديد على أنه ليس كل عمل يؤديه الأطفال يعتبر عمالة أطفال، فبعض النشاطات يمكن أن تساعد الأطفال في اكتساب مهارات حياتية مهمة وتساهم في بقائهم وتوفير الأمن الغذائي لهم، إلا أن قدراً كبيراً من العمل الذي يقوم به الأطفال في مجال الزراعة لا يتناسب مع أعمارهم، ويمكن أن يكون خطيراً أو يعيق تعليمهم. فالطفل الذي يُستأجر وهو دون الحد الأدنى من السن المناسبة للتشغيل لكي يرعى الأبقار مثلاً، والطفل الذي يرش المبيدات، والطفل الذي يعمل طوال الليل على مركب صيد فيصاب بالتعب الشديد الذي لا يقدر معه الذهاب إلى المدرسة في الصباح التالي، ينطبق عليهم جميعاً وصف عمالة الأطفال.**

دعا دليل جديد نشرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مؤخراً بمناسبة «اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال» إلى إدماج قضايا عمل الأطفال في برامج الزراعة والأمن الغذائي والتغذية خلال الأزمات والكوارث.

ويتأثر ١٠٠ مليون طفل وشاب حول العالم بالكوارث كل عام بينما يعيش ٢٣٠ مليون طفل في مناطق متأثرة بالنزاعات المسلحة، وعند بدء أزمة ما، تتقلص قدرة الأسر على توفير ما يكفي من الطعام، والتعليم، والحماية لأطفالها، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة انتشار وحدّة عمل الأطفال، بما في ذلك الأشكال الأكثر سوءً لهذه الظاهرة مثل عبودية الدين للأطفال.

من جهته قال مساعد المدير العام للفاو كوستاس ستاموليس «للقطاع الزراعي قدرة كبيرة قبل وأثناء وبعد الأزمات على إنقاذ الأرواح والمساهمة في سبل المعيشة ودعم الأسر الريفية وتوفير وظائف لائقة وبديل عن عمل الأطفال بما فيه أسوأ أشكاله».

ويستهدف الدليل الإرشادي المكون من ٢٦ صفحة بعنوان «عمل الأطفال في الزراعة في الأزمات المطوّلة والسياقات الهشة والإنسانية»، العاملين في مجالات التنمية وصانعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة ببرامج الزراعة والأمن الغذائي والأغذية.

ويتضمن الدليل خطوات عملية لضمان أن تساهم البرامج في التوظيف الآمن وفرص التدريب للشباب وألا تؤدي النشاطات الهادفة إلى دعم الأسر الضعيفة بشكل غير مقصود إلى التشجيع على عمل الأطفال. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي مبادرة «عمل مقابل نقد» إلى إقبال كبير عليها من البالغين بما يزيد من عبء العمل الزراعي الأسري على الأطفال.

**الكوارث يمكن أن تدفع الأطفال إلى العمل:**

في الأزمات يحتاج الأطفال الذين

ينفصلون عن عائلاتهم إلى العمل. وربما تُخرج الأسر أطفالها من المدرسة وتدخلهم إلى سوق العمل. كما أن فشل مواسم الحصاد يزيد من احتمال اضطرار الأطفال إلى العمل لدعم اسرهم، وفي النزاعات فإن المخاطر المادية مثل الأسلحة والألغام الأرضية يمكن أن تجعل عمل الأطفال في الزراعة أكثر خطورة. وقد يتم إرسال الأطفال من مخيمات اللاجئين للعمل في الزراعة أو لجلب الماء أو الوقود مما يعرضهم لخطر العنف والإساءة.

ولا تصنف جميع مشاركات الأطفال في الزراعة على أنها عمل أطفال. ففي العديد من المجتمعات الريفية يساعد الأطفال في الأعمال المنزلية ويعتنون بالحيوانات ويقطفون الفاكهة والخضار، ولفترات قصيرة من الوقت وفي الظروف الآمنة فإن العمل الزراعي الخفيف يمكن أن يتيح للأطفال إمكانية الحصول على معرفة ومهارات قيّمة تفيدهم في المستقبل.

إلا أن النزاعات والكوارث يمكن أن تدفع الأطفال إلى ممارسة أعمال لا تناسب أعمارهم وقد تضر بتطورهم الجسدي، والعقلي، وتحرمهم من فرص التعلم. كما أن عمل الأطفال أثناء الأزمات يطيل من دورة الفقر التي تنتقل من جيل إلى آخر وتعيق عملية التعافي، حيث أن الأطفال الذين يتركون المدرسة أو لا يعودون إليها بعد الأزمة يظلون في الغالب فقراء.

يوجد نحو ١٦٨ مليون طفل عامل في العالم من بينهم ٩٨ مليون (أو نحو ٦٠٪) يعملون في الزراعة، وتعمل غالبية الأطفال في إطار الأسرة دون تلقي أجر، وهم يبدؤون في الغالب في سن مبكرة، وقد يمارسون أعمالاً خطرة من بينها التعرض للمبيدات الحشرية، أو الآلات الخطرة، أو حمل الأحمال الثقيلة لساعات طويلة، وتشير الأدلة إلى أن الأطفال والمراهقين الذين يعملون في الزراعة يعانون من معدلات إصابة ووفاة أعلى من البالغين العاملين في هذا القطاع.

**يجب ألا يظل أحد متخلفاً عن الركب:**

الأمن الغذائي والتغذية هما من العوامل الأساسية في السعي لمعالجة عمل الأطفال من خلال البرامج التي تحسن الزراعة، إذ يحمل قطاع الزراعة إمكانيات كبيرة لزيادة الأمن الغذائي وسبل العيش للعائلات الريفية الفقيرة، ويساعد المجتمعات الريفية على التعافي بشكل أسرع من الصدمات وتجنب استراتيجيات التكيّف السلبية مثل إخراج الأطفال من المدارس للعمل.

ويستند الدليل إلى خبرة الفاو الطويلة في العمل مع شركاء لخفض معدلات عمل الأطفال في قطاع الزراعة، فعلى سبيل المثال عملت الفاو في النيجر مع منظمات المنتجين لتحديد المهمات الخطرة التي يقوم بها الأطفال عادةً مثل حمل الأحمال الثقيلة والعمل باستخدام أدوات حادة، وقدمت وسائل بديلة لتقليص احتمالات الضرر، أصدرت منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة «الفاو» دليلاً جديداً بمناسبة «اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال» تطالب فيه إلى إدماج قضايا عمل الأطفال في برامج الزراعة والأمن الغذائي والتغذية خلال الأزمات والكوارث.

ويتأثر ١٠٠ مليون طفل وشاب حول العالم بالكوارث كل عام بينما يعيش ٢٣٠ مليون طفل في مناطق متأثرة بالنزاعات المسلحة. وعند بدأ أزمة ما، تتقلص قدرة الأسر على توفير ما يكفي من الطعام والتعليم والحماية لأطفالها، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة انتشار وحدّة عمل الأطفال، بما في ذلك الأشكال الأكثر سوءً لهذه الظاهرة مثل عبودية الدين للأطفال.

**اليونيسيف و عمالة الأطفال:**

وفقاً لليونيسيف فإن هناك ملايين الأطفال يعملون لمساعدة أسرهم بطرق لا تنطوي على ضرر أو استغلال. ومع ذلك، تشير تقديرات اليونيسف إلى أن هناك حوالي ١٥٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و١٤ عاماً في البلدان النامية، وحوالي ١٦ في المائة من جميع الأطفال في هذه الفئة العمرية، ينخرطون في عمالة الأطفال. وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك نحو ٢١٥ مليون طفل دون سن ١٨ عاماً يعملون ويعمل كثير منهم بدوام كامل، في جميع أنحاء العالم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعمل واحد من كل ٤ أطفال تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام ١٧ عاماً، مقارنة بواحد من كل ٨ أطفال في آسيا والمحيط الهادي وواحد من كل ١٠ أطفال في أمريكا اللاتينية.

وتعزز عمالة الأطفال دورات الفقر بين الأجيال، وتقوض الاقتصادات الوطنية وتعرقل التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الوثيقة الختامية لقمة الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠، ص ١٣). إنها ليست سبباً فقط، ولكنها أيضاً نتيجة لعدم المساواة الاجتماعية التي يعززها التمييز. فالأطفال من جماعات السكان الأصليين أو الطبقات الدنيا هم أكثر عرضة للتسرب من التعليم للعمل. كما أن الأطفال المهاجرين أيضاً معرضون للعمالة الخفية وغير المشروعة.

وتدعم اليونيسف خارطة الطريق للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال بحلول عام ٢٠١٦، والتي تدعو إلى استجابة متكاملة لعمالة الأطفال. كما تدعم اليونيسف المجتمعات المحلية في تغيير قبول عمالة الأطفال ثقافياً، وفي نفس الوقت تدعم استراتيجيات وبرامج توفير دخل بديل للعائلات والحصول على خدمات دور الحضانة والتعليم الجيد والخدمات الوقائية. وتعمل اليونيسف أيضاً مع أصحاب العمل والقطاع الخاص على تقييم سلاسل إمداداتهم وممارساتهم التجارية ودراسة تأثيرها على الأطفال.

**المفاسد المترتبة على عمل الطفل:**

لعل من أهم تلك المشكلات تلك الآثار المترتبة على عمالة الأطفال في سن مبكرة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: المفاسد البدنية للطفل:

إن تعرض الأطفال للمخاطر أثناء وجودهم بالعمل يعوق نموهم، وذلك لأن الأطفال أكثر تأثرا بهذه المخاطر في طور النمو وأكثر عرضة لها مما يؤثر على اختلال الوظائف الحيوية ومعدل النمو وتوازن الأجهزة المختلفة في الجسم.

ثانيا: المفاسد النفسية :

تشغيل الأطفال السائد في العالم حاليا ً ينطوي على انتهاك لحقوق الطفل بل وحقوق الإنسان بشكل عام ، فالطفل من الفئات الأضعف التي يسهل استغلالها ، مما يسبب له «العديد من الأمراض النفسية والصحية ، وذلك بسبب حرمانه من حقه في التعليم ، وحرمانه من العيش بطفولة آمنة ، وحرمانه من النمو الصحي السليم من الناحية الجسدية والنفسية .

ثالثا: المفاسد التربوية :

التسرب المدرسي هو عامل من العوامل الأساسية لعمل الأطفال ويرجع سببه إلى تعرض الأطفال للمعاملة السيئة أو للعقاب البدني من المدرسين ،أو لضعف المناهج الدراسية التي لا تسعى لتنمية فكر الطفل وإبداعاته، وكذا لعدم توفير فرص عمل للخريجين، وتدني العائد الاقتصادي والاجتماعي من التعليم، بالإضافة إلى غياب البرامج والسياسات التي تساعد على الحلول . ولعل الباحث من خلال الصفحات الماضية أستطاع إيصال الفكرة حول المصالح والمفاسد الناجمة عن عمل الأطفال وما يترتب على تلك المفاسد من آثار مقلقة للمجتمع الدولي.

خامساً : علاج الظاهرة

العلاج عبارة عن رد فعل أو استجابة نشطة مخطط لها و ذات هدف معين نحو فرد معين صاحب المشكلة ، فالمعالجة في الحقيقة لا تزيد عن كونها عملية إعادة تأهيل للطفل و متابعة صحيحة لمشكلاته بكافة جوانبها و مهما كانت أسبابها .

زرع مشروع التشجير البيئي في شاندونغ (٢٠١٠-٢٠١٦) أشجاراً على مساحة ٦٦٩١٥ هكتاراً من سفوح الجبال القاحلة و المناطق الساحلة المالحة

# مشروع التشجير في شاندونغ يساعد على تحسين البيئة وزيادة دخل المزارعين

قدّم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرضاً بقيمة ٦٠ مليون دولار لهذا المشروع الذي تبلغ تكلفته ١٦٢ مليون دولار، فضلاً عن ذلك، فإنه نظراً لأن البنك شارك في تنمية التشجير في الصين على مدى أكثر من ٢٠ عاماً.

**التحدي:**

في عام ٢٠٠٩، كان الغطاء الحرجي لإقليم شاندونغ الساحلي، شرق الصين، منخفضاً للغاية، إذ لم يكن يزيد على ١٣,٤٪ من مساحة الإقليم الذي جاء ترتيبه في المركز الثاني والعشرين من بين ٣١ من الأقاليم والبلديات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين، وبلغ إجمالي مساحة الغابات ٢,٥٤ مليون هكتار.

وتعرّض الإقليم لنوبات متكررة من القحط والجفاف والفيضانات، وشهد أيضاً مستويات خطيرة من تآكل التربة والتصحّر، وكان لذلك تأثير بالغ على إنتاجية الأراضي والظروف المعيشية للناس، وواصل استنفاد قاعدة الموارد الطبيعية في مساحات كبيرة من شاندونغ.

© صفحة تهتم بنشر أهم المشاريع الدولية للعديد من المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

في تسعينيات القرن الماضي، انصب تركيز قطاع الغابات في شاندونغ على توسيع رقعة الغابات المزروعة لأغراض صناعية من أجل زيادة إنتاج الأخشاب، وانتشرت على نطاق واسع الزراعة التي تركز على نوع واحد من الأشجار، وأدت هذه الممارسات، على سبيل المثال لا الحصر، إلى زيادة معدلات الإصابة بالآفات، وانخفاض الإنتاجية، وفقدان التنوع الحيوي.

ولم تحقق المناطق الجبلية والساحلية المتدهورة إلا قدراً ضئيلاً من المنافع الإيكولوجية والبيئية والاقتصادية. بيد أن تشجير هذه المناطق (أي إنشاء غابة في منطقة لم يكن فيها من قبل غطاء من الأشجار) انطوى على كثير من التحديات، فسفوح الجبال شديدة الانحدار، وجدباء، ومتآكلة، ومُعرّضة للجفاف، والمناطق الساحلية تعصف بها الرياح، وشديدة الملوحة، ويرتفع فيها منسوب المياه الجوفية، وتشهد مستويات عالية من التبخُّر والنتح، وفي مثل هذه البيئات، لا يستطيع البقاء إلا القليل جداً من الأشجار والشجيرات.

## النهج:

استهدف مشروع التشجير البيئي في شاندونغ مساندة الإقليم في سعيه لتطوير نحو ٧٨٦ ألف هكتار من التشجير البيئي خلال الخطة الخمسية الثانية عشرة (٢٠١٠-٢٠١٥)، وتحقيق هدف أطول أجلاً بزيادة الغطاء الحرجي للإقليم إلى ٢٣٪ من مساحته بحلول عام ٢٠٢٠.

وتركّز المشروع على استعادة الغطاء النباتي للمناطق الجبلية المتدهورة، وإنشاء نظام للغابات المحمية في المناطق الساحلية المالحة لاستخدام الغابات في مكافحة تآكل التربة، وحفظ التنوّع الحيوي، وحبس الكربون، وإقامة نظام حرجي مستقر قادر على مجابهة آثار تغيُّر المناخ.

وقد طوّر المشروع نماذج فاعلة للتشجير في المناطق المتدهورة بيئياً وأثبت فاعليتها، وساعد بذلك على التحوُّل من زراعة المحصول الواحد إلى الزراعة المختلطة متعددة الطبقات من أجل استعادة الحالة الإيكولوجية الأصلية لهذه المناطق. وزُرِعَت أنواع غير تجارية من الأشجار على السفوح العليا للجبال، أمّا محاصيل الأشجار التجارية فتمت زراعتها على السفوح الدنيا لتوفير الدخل للمجتمعات الزراعية المحلية.

واعتمد المشروع نهجاً «تطبيقياً» للمساعدة على إقناع المزارعين ومتخذي القرار في الحكومة بأن التشجير البيئي سبيل فاعل لاستعادة التوازن الإيكولوجي الأصلي في المناطق المتدهورة، واعتُبِر التدريب والدعم الفني والبحوث والإرشاد عوامل حيوية لبناء قدرات المزارعين في مجال التشجير، لاسيما في اعتماد تكنولوجيات جديدة، وتقوية اهتمامهم بالمشروع.

## النتائج:

ساعد المشروع الذي جرى تنفيذه في ٢٨ مقاطعة في إقليم شاندونغ بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ على:

١- تشجير ٣٦٨٩٧ هكتاراً من سفوح التلال شديدة التدهور، وهو ما زاد مساحة الغطاء النباتي من ١٦٪ إلى نحو ٩٠٪، وقلّص معدل تآكل التربة بنسبة ٦٨٪، وحسّن معدل احتجاز المياه في التربة بنسبة ٣٠٪، وعزّز التنوّع الحيوي بنسبة ٤٠٪.

٢- تشجير ٣٠٠١٨ هكتاراً من المناطق الساحلية المالحة، وهو ما زاد مساحة الغطاء النباتي من ٧٪ إلى أكثر من ٦٦٪، وقلّص ملوحة التربة بنسبة ٦٨٪.

٣- زراعة أنواع مختلطة من الأشجار والشجيرات على امتداد ٢١٥٠ كيلومتراً من القنوات والطرق لتوفير الحماية من التعرية بفعل الرياح.

٤- تطوير ١٣ نموذجاً للتشجير، وإعداد ١٢ حزمة تكنولوجية جديدة، ووضع ٢٥ معياراً ولائحة فنية وتقديم أنشطة الإرشاد الخاصة بها.

٥- زيادة عدد أنواع الأشجار في الحضّانات من ١٥ إلى ٥٠.

٦- إنشاء ٣٨٠ غابة نموذجية في تسع مقاطعات.

٧- توفير الدخل لما يبلغ ٢٦٥٥٦ أسرة في المناطق الزراعية من خلال محاصيل الأشجار التجارية مثل الفاكهة، والجوز، والشاي، وأنشطة الأعمال في المناطق المالحة مثل زراعة نباتات الفطر، وتربية الدواجن، وخلق فرص عمل إضافية في مجال زراعة الأشجار والعناية بها للمجتمعات المحلية.

٨- تدريب جميع المزارعين وموظفي المشروع المعنيين، وتعزيز قدراتهم الفنية في الزراعة وإدارة الغابات.

٩- المساهمة في احتجاز ما يعادل نحو ١٢ مليون طن متري من ثاني أكسيد الكربون خلال عمر المشروع الذي يبلغ ٣٠ عاماً، وإصدار بيانات مفيدة بشأن تحليل التكلفة والمردود لإمكانيات احتجاز الكربون في مناطق تنفيذ المشروع. وساعد هذا على تحسين استعداد إقليم شاندونغ لدخول سوق الاتجار في الكربون الناشئة في الصين.

## مساهمة مجموعة البنك الدولي:

قدّم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قرضاً بقيمة ٦٠ مليون دولار لهذا المشروع الذي تبلغ تكلفته ١٦٢ مليون دولار، فضلاً عن ذلك، فإنه نظراً لأن البنك شارك في تنمية الحراجة في الصين على مدى أكثر من ٢٠ عاماً، فقد استطاع الاستفادة من الخبرات الدولية والوطنية في مجالات إدارة الغابات البيئية، والمساعدة في التصدي للتحديات المرتبطة بتشجير الأراضي الهامشية، وتصميم برامج ساعدت على تحسين البيئة، وأتاحت فرصاً لتوليد الدخل للسكان الذين يعيشون بالقرب من المناطق التي تم تشجيرها.

## المُضيّ قُدُماً:

ستستمر مكاتب إدارة المشروع على مستوى الإقليم والمدن والمقاطعات في تقديم خدمات التنسيق والإرشاد في مجال الصيانة بعد إنجاز المشروع، ومن ذلك مكافحة الآفات، ومنع الحرائق ومكافحتها، واستخدام المساعدات الفنية المتاحة من المؤسسات الفنية، وتُقدِّم الحكومة منحةً سنوية قدرها ٢٢٥ يواناً (٣٣ دولاراً) لكل هكتار لأغراض الإدارة الإيكولوجية للغابات، ويساعد هذا على ضمان استمرار البرنامج بعد إقفال المشروع.

## المستفيدون:

تقع قرية جيفانغ التي يبلغ عدد سكانها ٩٣٥ نسمة في منطقة جبلية من صخور الحجر الجيري، وكان جبل داهاي الواقع إلى الجنوب من القرية قاحلاً حتى عام ٢٠١٠ حينما أعيد تشجيره باستخدام نموذج زراعة أنواع مختلطة. وزرعت أشجار الجوز على مساحة ٤٠ هكتاراً من السفوح الدنيا. وساعد هذا على توليد دخل سنوي قدره ١,٨ مليون يوان (أكثر من ٢٦٠ ألف دولار) للقرية، وزاد متوسط نصيب الفرد من الدخل بمقدار ١٩٢٥ يوانا (نحو ٢٨٠ دولاراً) سنوياً.

يعيش في قرية هانجياغو ١٣١ أسرة ومجموع سكانها ٤٣٥ نسمة. وفي عام ٢٠١٣، قامت القرية بمساعدة من المشروع بزراعة حقول الشاي على مساحة سبعة هكتارات في نشاط ساعد على توفير أكثر من ٨٠٠ سنة عمل. ويجني قاطفو أوراق الشاي ومعظمهم نساء دخلاً إضافياً يزيد على ٣٠٠٠ يوان سنوياً (نحو ٤٣٦ دولاراً). ويُقدّر الدخل السنوي لزراعة أشجار الشاي بنحو ١,٤٢ مليون يوان (أكثر من ٢٠٦ آلاف دولار).

اليوم العالمي للمرأة ٨ مارس

## في اليوم الدولي للمرأة

# الجمعية تشارك دول العالم في إحيائه و الأمم المتحدة تدعو إلى بذل الجهود لتمكين المرأة في كافة المجالات

**احتفال عالمي يحدث في اليوم الثامن من شهر مارس / آذار من كل عام، وتكون ركيزة الاحتفالات للدلالة على الاحترام العام، وتقدير وحب المرأة لإنجازاتها الإقتصادية، والسياسية والإجتماعية، وفي بعض الدول كالصين وروسيا وكوبا تحصل النساء على إجازة في هذا اليوم، الاحتفال بهذه المناسبة جاء على إثر عقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي والذي عقد في باريس عام ١٩٤٥م**

بمناسبة اليوم الدولي للمرأة قام فرع الجمعية بمنطقة الجوف بمخاطبة الدوائر الحكومية بالمنطقة، وكذلك منطقة حائل، وتبوك، ومنطقة الحدود الشمالية، وإرفاق الكتيبات التي تتضمن التعريف بحقوق المرأة العاملة في ظل نظام العمل بالمملكة العربية السعودية، وكذلك إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودور الاسلام في حماية المرأة وحفظ كرامتها، وفق الكتاب والسنة النبوية والتي تكفل وتصون كرامة المرأة وحقوقها وإفساح المجال لها للعمل الشريف وفق الشريعة الإسلامية دستور المملكة العربية السعودية.

حمل هذا اليوم للعام الحالي موضوع "حان الوقت: الناشطات من الريف والحضر يغيرن حياة المرأة" من جانبه قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في رسالته بتلك المناسبة اليوم الدولي للمرأة هو فرصة متاحة للتأمل في التقدم المحرز والدعوة للتغيير وتسريع الجهود الشجاعة التي تبذلها عوام النساء وما يضطلعن به من أدوار استثنائية في صنع تاريخ بلدانهن ومجتمعاتهن.

وفي هذا العام، يأتي اليوم العالمي للمرأة في أعقاب حركة عالمية غير مسبوقة لدعم حقوق المرأة والمساواة والعدالة. وتصدر التحرش الجنسي والعنف والتمييز ضد النساء عناوين الصحف والنقاشات العامة المدفوعة بعزم متزايد نحو التغيير.

تأتي فكرة هذا الموضوع للتعجيل بجدول أعمال عام ٢٠٣٠، وبناء زخم لتنفيذ الأهداف العالمية - وبخاصة الهدف ٥ الخاص بالمساواة بين الجنسين والهدف ٤ الخاص بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع- تنفيذا فعالا. وسيركز الموضوع كذلك على الالتزامات الجديدة تحت مبادرة Step It Up initiative («أعدوها») لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وغيرها من الالتزامات القائمة في ما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان للمرأة.

والأهداف الرئيسية لجدول أعمال ٢٠٣٠ في هذا الإطار هي:

١- ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.

٢- ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠.

٣- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.

٤- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

٥- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

الجدير ذكره أنه يحتفل العالم في الثامن من شهر مارس من كل عام بـ اليوم العالمي للمرأة، وذلك للتركيز على الكفاح التاريخي للمرأة؛ من أجل الحصول على حقوقها، ويُعد هذا اليوم بمثابة احتفالية لتتويج إنجازات كل امرأة ومساهمتها في مجتمعها وقياس حجم مجهوداتها والمكاسب التي حققتها، ولكن من أين جاءت فكرة هذا اليوم؟ وكيف تطور وإلى أين وصل؟.

وبرز هذا اليوم مع ظهور أنشطة الحركة العمالية في مطلع القرن العشرين بأمريكا الشمالية وبقاع القارة الأوربية. ومنذ تلك السنوات أخذ اليوم العالمي للمرأة بعداً عالمياً جديداً في البلدان المتقدمة، والنامية على حد سواء، وقد ساعدت الحركة النسائية الدولية المتنامية التي عززتها أربعة مؤتمرات نسائية عالمية للأمم المتحدة على جعل الاحتفال نقطة تجمع لبناء الدعم لحقوق المرأة والمشاركة في المجالين السياسي والاقتصادي.

# اعرف أكثر عن جمعية دوائي

الجمعية السعودية للتثقيف الدوائي
Saudi Society Of Medication Education

**نشأتها:**

أول جمعية متخصصة في مهنة الصيدلة في السعودية، وهي مسجلة في وزارة العمل والتنمية الإجتماعية بترخيص رقم ٨٩٣ وتاريخ ١٦ / ٧ / ١٤٣٨هـ وهي امتداد لمجموعة صيدلي ولي بصمة التطوعية التي انطلقت في ٢٠١٠م.

**رسالتها:**

المساهمة في رفع الوعي الدوائي لدى المجتمع من خلال إيجاد مظلة عمل لذوي الاختصاص وتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية وفقا لأفضل المعايير الدولية وذلك امتدادا لعمل مجموعة صيدلي ولي بصمة التطوعية والتي انطلقت في مجالات التثقيف الدوائي منذ عام ٢٠١٠م .

**أهدافها:**

١- تقديم البرامج التدريبية و ورش العمل والندوات للمختصين في مجالات التثقيف الدوائي.

٢- نشر الوعي حول الاستخدام الأمثل للدواء وتصحيح المفاهيم الخاطئة حولها.

٣- دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالتثقيف الدوائي والتعاون مع الجمعيات الإقليمية والدولية لتطوير الخدمات المقدمة من قبل الجمعية.

٤- بناء منظومة من الشراكات الفاعلة والمؤثرة في مجالات عمل الجمعية.

٥- تقديم نموذج تنموي يلبي الاحتياجات المختلفة لتثقيف الدوائي.

**رؤيتها:**

الريادة في التثقيف الدوائي وتنمية الوعي الصحي للفرد والمجتمع.

# اعرف حقوقك و واجباتك

## الجزء الواحد و الثلاثون من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

**المادة السادسة و الأربعون «المساعدة القانونية المتبادلة» (٦-٦)**

٢٤- تقوم الدولة الطرف متلقية الطلب بتنفيذ طلب المساعدة القانونية المتبادلة في أقرب وقت ممكن، وتراعي إلى أقصى مدى ممكن ما تقترحه الدولة الطرف الطالبة من آجال، يُفضل أن تورد أسبابها في الطلب ذاته. ويجوز للدولة الطرف الطالبة أن تقدم استفسارات معقولة للحصول على معلومات عن حالة التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف متلقية الطلب لتلبية ذلك الطلب والتقدم الجاري في ذلك. وعلى الدولة الطرف متلقية الطلب أن ترد على ما تتلقاه من الدولة الطرف الطالبة من استفسارات معقولة عن وضعية الطلب والتقدم المحرز في معالجته. وتقوم الدولة الطرف الطالبة بإبلاغ الدولة الطرف متلقية الطلب، على وجه السرعة، عندما تنتهي حاجتها إلى المساعدة الملتمسة.

٢٥- يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب أن ترجئ المساعدة القانونية المتبادلة بسبب تعارضها مع تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية جارية.

٢٦- قبل رفض أي طلب بمقتضى الفقرة ٢١ من هذه المادة، أو إرجاء تنفيذه بمقتضى الفقرة ٢٥ من هذه المادة، تتشاور الدولة الطرف متلقية الطلب مع الدولة الطرف الطالبة للنظر في امكانية تقديم المساعدة رهنا بما تراه ضرورياً من شروط وأحكام، فإذا قبلت الدولة الطرف الطالبة تلك المساعدة مرهونة بتلك الشروط، وجب عليها الامتثال لتلك الشروط.

٢٧- دون مساس بتطبيق الفقرة ١٢ من هذه المادة، لا يجوز ملاحقة أو احتجاز أو معاقبة أي شاهد أو خبير أو شخص آخر يوافق، بناء على طلب الدولة الطرف الطالبة، على الإدلاء بشهادة في إجراءات قضائية، أو على المساعدة في تحريات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية في إقليم الدولة الطرف الطالبة، أو إخضاعه لأي إجراء آخر يقيّد حريته الشخصية في ذلك الإقليم، بسبب أي فعل أو إغفال أو حكم إدانة سابق لمغادرته إقليم الدولة الطرف متلقية الطلب. وينتهي ضمان عدم التعرّض هذا متى بقي الشاهد أو الخبير أو الشخص الآخر بمحض اختياره في إقليم الدولة الطرف الطالبة، بعد أن تكون قد أتيحت له فرصة المغادرة خلال مدة خمسة عشر يوما متصلة، أو أي مدة تتفق عليها الدولتان الطرفان، اعتبارا من التاريخ الذي أُبلغ فيه رسميا بأن وجوده لم يعد لازما للسلطات القضائية، أو متى عاد إلى ذلك الإقليم بمحض اختياره بعد أن يكون قد غادره.

٢٨- تتحمّل الدولة الطرف متلقية الطلب التكاليف العادية لتنفيذ الطلب، ما لم تتفق الدولتان الطرفان المعنيتان على غير ذلك. وإذا كانت تلبية الطلب تستلزم أو ستستلزم نفقات ضخمة أو غير عادية، وجب على الدولتين الطرفين المعنيتين أن تتشاورا لتحديد الشروط والأحكام التي سيُنفذ الطلب بمقتضاها، وكذلك كيفية تحمّل تلك التكاليف.

٢٩- (أ) توفر الدولة الطرف متلقية الطلب للدولة الطرف الطالبة نسخاً مما يوجد في حوزتها من سجلات أو مستندات أو معلومات حكومية يسمح قانونها الداخلي بإتاحتها لعامة الناس؛

(ب) يجوز للدولة الطرف متلقية الطلب، حسب تقديرها، أن تقدم إلى الدولة الطرف الطالبة، كليا أو جزئيا أو رهنا بما تراه مناسبا من شروط، نسخا من أي سجلات أو مستندات أو معلومات حكومية موجودة في حوزتها ولا يسمح قانونها الداخلي بإتاحتها لعامة الناس.

٣٠-تنظر الدول الأطراف، حسب الاقتضاء، في إمكانية عقد اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف تخدم أغراض هذه المادة أو تضعها موضع النفاذ العملي أو تعزز أحكامها.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، و هي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وحتى يناير ٢٠١٣، صادقت عليها ١٦٥ دولة، وقد وقعت على الاتفاقية المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٤/٩/١م، فيما انضمت وصادقت عليها في ٢٠١٣/٤/٢٩م.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

## هل بإمكان المرأة استخراج هوية وطنية دون موافقة ولي أمرها؟

لأي مواطن الحق في استخراج الهوية الوطنية من دون أي تمييز، وله الحق في التعريف بهويته وميلاده المدني، والهدف من وجود ولي الأمر هو التعريف بالمرأة والتسهيل عليها في الإجراءات النظامية فقط لدى الأحوال بحكم أنها مدرجة في سجل دفتر العائلة، حيث ان الإجراءات والنظام واضحان في إكساب المرأة حقها في إصدار الهوية الوطنية وبإمكانها أن تتقدم لأي إدارة أحوال وتستكمل بقية الإجراءات، ووفقاً للائحة التنظيمية لنظام الأحوال المدنية المعمول بها حالياً تعطي المرأة عدة خيارات لاستخراج الهوية الوطنية، منها حضور ولي الأمر لأجل التعريف بها، وإذا لم تتمكن من ذلك فبإمكانها أن تتقدم بمعرّف من أقاربها فوق ١٨ سنة، أو تأتي بامرأتين فوق الـ ١٨ سنة من أجل التعريف بها لدى إدارة الأحوال المدنية ومن ثم تستكمل بقية الإجراءات النظامية في هذا الشأن».

## كاريكاتير

نقلاً عن صحيفة الجزيرة

## تأمين عدد من الوحدات السكنية لمستفيدي الضمان الاجتماعي

تعاونت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع وزارة الإسكان، لتأمين السكن الملائم لمستفيدي الضمان الاجتماعي الأشد حاجة إلى السكن، ووضع معايير للفئة الأشد حاجة إلى السكن من مستفيدي الضمان الاجتماعي، والخروج بقائمة «الـ١٠٠ ألف» الأشد حاجة إلى السكن (بيانات المستفيد، ومستوى الحاجة، والمنطقة الجغرافية).

وذكرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنه تم الحصول على فتوى استخدام أموال الزكاة لمصلحة السكن، ما سيسهم في توفير حلول تمويلية لمصلحة إسكان الفئة الأشد حاجة من مستفيدي الضمان الاجتماعي، وتم العمل على تصميم اتفاق تجميع الأطراف الثلاثة المسؤولة عن تنفيذ المبادرات، وهم: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الإسكان، ووزارة التجارة والاستثمار، متضمنة جميع المسؤوليات والأدوار المنوطة بكل طرف، وذكرت وزارة العمل أن ما تم إنجازه يتيح لوزارة الإسكان إتمام البرنامج وتوفير ١٠٠ ألف وحدة سكنية، إذ إن دور وزارة العمل والتنمية يكون مكتملاً بتوفير الممكنات لتحقيق الهدف.

# مؤسسات المجتمع المدني ودورها الأمني

**خالد بن عبد الرحمن الفاخري**
**الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان**
Nshr1@yahoo.com

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار رقابية وعلاجية هامة لرصد ومعالجة التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، والتي كانت لوقت قريب تكتفي بمحاولة علاج هذه التجاوزات مع الجهات المعنية في الدولة وهو الدور الذي تقوم به أغلب مؤسسات المجتمع المدني في دول العالم، إلا أن هذا المفهوم بدأ يتغير وبدأت مؤسسات المجتمع المدني تقوم بأدوار وقائية اكثر في قضايا حقوق الإنسان بهدف تفادي حدوث أي تجاوزات، ومن هذه الأدوار سعيها لتحقيق الأمن الشامل بمفهومه الواسع عن طريق المساهمة في خفض نسبة التجاوزات، ويتحقق ذلك عن طريق تثقيف أفراد المجتمع بالحقوق والواجبات والطلب من الجهات المختلفة احترامها والعمل على ايجاد مؤسسات تقدم خدمات أولية لمعالجة قضايا معينة كقضايا الفقر، والبطالة والطلاق، حيث إن الارتباط الوثيق بين حماية حقوق الإنسان وبسط الأمن في المجتمعات يبين أهمية احترام وتعزيز هذه الحقوق في الممارسة العملية لما لها من أهمية واضحة في تحقيق الأمن الشامل للمجتمعات وللإفراد على حد سواء وكل تصرف لا يحفظ كرامة الإنسان سوف يؤدي إلى الإخلال بالأمن بمعناه الواسع، فالمشكلات الأمنية قد تعود لأسباب عدلية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، أهمل علاجها نتيجة تنوع المشكلات، مما يتطلب قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في المساهمة في بسط الأمن واستقراره في هذا الجانب حيث إن نشاط مؤسسات المجتمع المدني لا يقل أهمية عن دور رجال الأمن في هذا الأمر، فالإنسان مخلوق مكلف ومسئول له دور إيجابي في الحياة هو مناط استخلافه في الأرض، وانطلاقاً من هذا الأساس المتين والشامل لحقوق الإنسان التزمت المملكة العربية السعودية بحماية حقوق الإنسان إلى ما اشتملت عليه الشريعة الإسلامية من كفالة شاملة لحقوق الإنسان، باعتبار أحكام الشريعة الإسلامية هي القانون العام في المملكة وإلى الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها وإلى الأنظمة الداخلية لأهمية وطبيعة هذه الحقوق وأثرها في الحفاظ على كرامة الإنسان.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel.:0126222261- Fax:0126222196 / فرع جازان: Tel.: 0173175566- Fax:0173173344
فرع الدمام: Tel.:0138098353- Fax:0138098354 / فرع الجوف: Tel.:0146258144- Fax:0146258155

فرع مكة: Tel.:0125545211- Fax:0125545212 / فرع عسير: Tel.: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel.:0148664544 Ext.111- Fax:0148664544 / فرع القصيم: Tel.:0163855155- Fax:0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com